وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :علوم اقتصادية التخصص:تحليل اقتصادي واستشراف

# أزمة التضخم وأثرها على القدرة الشرائية للفرد

مقدمة من طرف الطالبة

- بن كحلة سهام

تحت إشراف الأستاذ:

- د .ميلود ناصر

أعضاء لجنة المناقشة

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية |
|---|---|---|---|
| رئيسا | بوظراف الجيلالي | استاذ ا.التعليم العالي | جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم |
| مقررا | ميلود ناصر | استاذ مساعد | جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم |
| مناقشا | شهيدة عبد الله | استاذ محاضر | جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم |

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

**الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:**

**قال تعالى:" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي والذي وفقنا الله عز وجل في إنجازه وإتمامه:

**إلى روح معلم البشرية وخير البرية سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم**

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي " **والدي الكريم** "حفظه الله تعالى.

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، إلى التي شجعتني طوال حياتي على النجاح، وألهمتني كل ما تملك حتى تراني من الناجحين، إلى قرة عيني، أمي العزيزة حفظها الله تعالى.

إلى الذين علموني ومنحوني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى الذين تقاسموا معي متاعب الحياة اخوتي حفظهم الله.

والى قرة عيني"**ابنتي الحبيبة ياسمين**"

إلى كل الأهل والأقارب، إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة اخوتي ، زملائي وأصدقائي الأعزاء، إلى جميع طلبة العلم.

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي وصولا إلى الجامعة، لهم مني فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد، ونسي أن يذكرهم قلمي إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

**سـهـام**

# شكر و تقدير

بعد الشكر والحمد لله العلي العظيم الذي منه علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل، نتقدم بخالص عبارات الشكر والاحترام لأستاذنا الفاضل والكريم **ميلود ناصر** الذي قبل بصدر رحب الإشراف على هذا البحث وعلى حسن توجيهاته القيمة، كما نشكر كل من ساعدنا أو ساهم سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

كما نشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تشريفهم لنا بقبولهم مناقشة مذكرتنا.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نرد الجميل ولو بكلمة شكر طيبة لأساتذتنا الأفاضل.

لهم منا أسمى آيات الشكر والتقدير لمجهوداتهم التي بذلوها معنا، وجعلها الله في ميزان حسناتهم وعظيم الشكر موصول إلى كل الأحباب والأصدقاء ممتنين ومقدرين لنصيبهم في الإسهام لتحقيق هذا الإنجاز المتواضع.

## ملخص الدراسة

## أزمة التضخم و أثرها على القدرة الشرائية للفرد

## The inflation crisis and its impact on the purchasing power of the individual

**الملخص:**

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصـاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصـادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة.ويعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات، وتنبع أهمية موضوع التضخم من آثاره السلبية على القدرة الشرائية لدخول مختلف الوحدات الاقتصادية، وبالتالي على مستوى الرفاهية في الاقتصاد.

كما أن الجزائر كغيرها من عديد دول العالم، ما زالت تعاني من ظاهرة التضخم التي تأخذ حيزا كبيرا من تفكير رجال الاقتصاد لهذه الظاهرة لما لها من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.وبالأخص على القدرة الشـرائية للفرد الجزائري حيث يؤدي التضـخم إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصـحاب الدخول الثابتة كأصـحاب المعاشـات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سـلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم، القدرة شرائية، دخل الفرد جزائري.

**The abstract:**

Among the economicproblemsthat lead to global economicimbalances, wefind the phenomenon of inflation, which has been the subject of study and attention by manyeconomists and thinkers, as research has deepened and economictheories have multipliedthat have tried to explainthisphenomenon. Inflation is one of the main problemsthat have hampered the progress and developmentprocess in mostsocieties, The importance of the issue of inflation stems fromitsnegativeeffects on the purchasing power of enteringvariouseconomicunits, and thus on the level of welfare in the economy.

Algeria, likemanyother countries of the world, isstillsufferingfrom the phenomenon of inflation, whichtakes a large part of the thinking of economistsbecause of thisphenomenon has manynegativeeffects, botheconomically and socially. Especially on the purchasing power of the Algerian individual, as inflation reduces the real incomes of owners of fixedincomes, such as pensioners and employees, for example, thatis, theirability to converttheir cash wagesintogoods and services isdecreasing, and at the same time the incomes of thosewith variable incomessuch as businessmen, tradeworkers and intermediariesincrease.

**Keywords:** inflation, purchasing power, the Algerian per capita income.

# الفهرس

| المحتـــــوى | الصفحة |
|---|---|
| الإهـــــــــداء | I |
| الشـــــــــكر | II |
| الملـــــــــخص | III |
| الفهرس | IV |
| قائمة الجداول والأشكال | VI |
| مقدمة عامة | 1 |
| الفصل الأول: الأدبيات النظرية لأزمة التضخم والقدرة الشرائية للفرد | |
| تمهيد | 9 |
| المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم | 10 |
| المطلب الأول: مفهوم وأنواع التضخم | 10 |
| المطلب الثاني: أسباب التضخم | 14 |
| المطلب الثالث: أثار التضخم | 21 |
| المبحث الثاني: القدرة الشرائية للفرد وتأثرها بظاهرة التضخم | 23 |
| المطلب الأول: مفهوم القدرة الشرائية | 24 |
| المطلب الثاني: تأثر القدرة الشرائية بارتفاع المستوى العام للأسعار | 24 |
| المطلب الثالث: دور الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ودعم القدرة الشرائية | 24 |
| خلاصة الفصل | 27 |

| الفصل الثاني: ظاهرة التضخم وانعكاساتها عل القدرة الشرائية للفرد في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 | |
|---|---|
| تمهيد | 29 |
| المبحث الأول: ظاهرة التضخم في الجزائر | 30 |
| المطلب الأول:تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر | 30 |
| المطلب الثاني: أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري | 31 |
| المبحث الثاني: السياسات العمومية المتبعة في سبيل كبح الفجوة التضخمية وحماية القدرة الشرائية للفرد | 34 |
| المطلب الأول: على صعيد السياسة الإنفاقية | 34 |
| المطلب الثاني: على صعيد السياسة النقدية | 39 |
| خلاصة الفصل | 42 |
| خاتمة عامة | 44 |
| المراجع | 48 |

## قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (02، 01) | تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2018/1990) | 30 |
| (02، 02) | تطور الكتلة الأجرية خلال الفترة 1990-2016 | 32 |
| (02، 03) | تطور واردات الجزائر خلال الفترة 1990-2018 | 33 |
| (02، 04) | تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2017 | 40 |


## قائمة الأشكال:


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (01، 01) | منحنى يوضح أنواع التضخم حسب قوته | 13 |
| (01، 02) | منحنى يوضح تضخم التكاليف (inflation par les coux) | 16 |
| (01، 03) | يوضح الدورة السلبية للتضخم | 17 |
| (01، 04) | مخطط يوضح النموذج الهيكلي للتضخم | 19 |
| (01، 05) | تأثير الدعم السلعي على توازن السوق | 25 |
| (02، 01) | تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 | 34 |
| (02، 02) | تطور الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 | 36 |
| (02، 03) | تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 | 38 |

# المقدمة العامة

**مقدمة عامة:**

إن الجزائر، كغيرها من عديد دول العالم تسعى جاهدة لبلوغ مستويات جيدة من التقدم الحضاري، بالعمل على التحسين المستمر لسياساتها الاقتصادية بضبط مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، وما لذلك من آثار وخيمة على مختلف الجوانب.

ولعل أن ظاهرة التضخم من بين هذه الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري وكان لها من الآثار السلبية الجمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. حيث بلغت نسبة التضخم أقصاها في سنة 1995 بمعدل يقدر بـ29.8%، وذلك في ظل الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، وبانتهاج سياسات اقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية استطاعت الجزائر أن تكبح الضغوط التضخمية إلى أن وصل معدل التضخم إلى ما يقارب 0.34% في أفق سنة 2000، ومع انتهاج الدولة لسياسة توسعية ذات طابع كينزي عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس يرجعه المحللون إلى زيادة إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور التي عرفت نوع من التطور إذ وصل معدل التضخم إلى 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5 % في 2011.

هذا الارتفاع في معدل التضخم له من الآثار السلبية على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حيث يؤدي إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء.

- **إشكالية الدراسة:**

وعلى ضوء ما سبق نحاول بلورة معالم إشكالية هذه الدراسة والتي تتلخص في السؤال الرئيسي التالي:

✓ **ما أثر أزمة التضخم على القدرة الشرائية للفرد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 وما هي أهم التدابير المتخذة من طرف الدولة في سبيل علاج الوضع؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالتضخم والقدرة الشرائية للفرد؟
- ما هي أسباب ظهور و انتشار ظاهرة التضخم؟
- ما دور الدولة في كيفية الحفاظ على المستوى العام للأسعار ودعم القدرة الشرائية؟

- **فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- العوامل الخارجية هي المسبب الرئيسي لأزمة التضخم في الجزائر.
- تؤثر ظاهرة التضخم على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقوم الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية في الحفاظ على المستوى العام للأسعار ودعم القدرة الشرائية للفرد.

- **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهمية كبيرة نظرا للأهمية البالغة التي حظي بها موضوع التضخم لدى مختلف المدارس الاقتصادية على مر العصور، لما لهذه الظاهرة من آثار على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالقدرة الشرائية للفرد.

كما تكمن أهميتها في إبراز أثر التضخم على القدرة الشرائية للفرد في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم التحكم في الواردات وخاصة من السلع الضرورية، وكذا إبراز الدور الكبير الذي تأديه السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، الذي يعتبر من اغلب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إلقاء الضوء على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- التعرف على أهم المصادر المسببة للارتفاعات التضخمية خلال فترة الدراسة وايجاد الحلول المناسبة لها.
- تحليل العلاقة التي تربط أزمة التضخم بالقدرة الشرائية للفرد.

- **الدراسات السابقة:**

**1. الدراسات المتعلقة بالتضخم**

**1.1 دراسة ميلود وعيل (2016-2017):**

وهي دراسة تحت عنوان " دراسة العلاقة بين عرض النقود و التضخم في الجزائر(2000-2016) " هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عرض النقود (الكتلة النقدية) ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وذلك عن طريق تحليل تطور العرض النقدي خلال الفترة المدروسة والذي عرف تطورا متزايدا، وأيضا

بتحليل معدلات التضخم لنفس الفترة والتي عرفت تفاوتا ببلوغ الذروة سنة 2012 بنسبة 8.9% والتي تعتبر مرتفعة جدا، والتي أرجعها محافظ بنك الجزائر إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وكذا بعض السلع الطازجة، و توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تحديد نمو العرض النقدي بما يتوافق مع احتياجات النشاط الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم.

**1.2 دراسة بن يوسف نورة (2015-2016):**

وهي أطروحة موسومة تحت عنوان " تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012". لتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم وأهم مؤشراته وآثاره والسياسات المعالجة له. كما تناولت الدراسة بالعرض والتحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، حيث تم عرض مسار تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى2012.أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولت الدراسة فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي، البطالة، معدل الفائدة على الودائع، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري).

**1.3 دراسة إمامة مكي محمد السيد (2015):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة "العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة (1990-2012)"، وذلك عن طريق تحليل بيانات شهرية باستخدام منهجية غرانجر لاختبار العلاقات السببية، وقد اصفرت النتائج على وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم. وأن العلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عرض النقود والتضخم في المدى القصير، وأن هنالك علاقة سببية في اتجاه واحد في المدى الطويل تتجه من عرض النقود إلى التضخم.

**1.4 دراسة العوادي ساعد (2014-2015):**

وهي دراسة تحت عنوان "دراسة قياسية لتأثير عرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) " تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين النمو الاقتصادي وعرض النقود والتضخم من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري في الفقرة الممتدة بين 1990 و2014.و هذه الدراسة اتركز على علاقة التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات، لأن علاقة التكامل المتزامن تبني العلاقة بين المدى القصير والمدى الطويل وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة.

**2. الدراسات المتعلقة بالقدرة الشرائية**

**2.1 وليد فرجاني وعلي المكيد (2021):**

وهي دراسة تحت عنوان " مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة 1990-2018"،و كانت تهدف الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري، وذلك من خلال دراسة نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على برنامج Eviews10، وعلى بيانات متعددة للفترة (1990-2018، (باستخدام نموذج ARDL).

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في تقيم الأوزان الترجيحية للمستوى العام للأسعار، مع ضرورة تبني اقتصاد السوق الذي تكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لأسعار السلع وهذا للقضاء على التضخم المقنع، مع حصر نطاق التدخل الحكومي، باعتبار أن النظام المعتمد لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب سواء في السوق الداخلي أو الخارجي، سيما ما تعلق بتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

**2.2 بن ختو يوسف (2015-2016):**

وهي دراسة تحت عنوان " العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015-2016.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1975 2014 (باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة ARDL، حيث أكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر في المدى الطويل.

**2.3 خليفة الحاج وزقاي وليد (2012):**

وهي دراسة تحت عنوان " ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك" تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالية العويصة لسياسات الدعم المتبناة من طرف السلطات الوطنية، خاصة ما تعلق بدعم الحبوب والخبز وكيفية تعديل نظام الدعم مما يسمح بالحفاظ من الناحية الاقتصادية على القدرة الشرائية للمستهلك، وبالمقابل مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية تسمح لهم بمواصلة نشاطاتهم. في المحصلة، فإن الإصلاحات لنظام الدعم يجب أن تساهم في خفض نفقات الدولة، توجيه الدعم لمستحقيه، الحفاظ على مصاح كل المتدخلين مما يسمح بتنظيم السوق من خلال إجراءات ذات فاعلية ومصداقية، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة إيجاد برامج فعالة لدعم الفئات المحرومة حسب معدلات الدخل ودعم الاستثمارات المنتجة حسب الفاعلية الاقتصادية (التحكم في سيرورة الإنتاج والتكاليف) قد تكوف الإجراءات الواجب إتباعها من أجل ترشيد الدعم والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

**وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات المذكورة أعلاه فيما يلي:**

- يمكن القول أن هذه الدراسة سيتم فيها اختبار العلاقة القائمة بين العرض النقدي والتضخم في الجزائر وتهدف إلى الربط بين متغيرين فقط، وإيجاد النتائج عن طريق دراسة قياسية.

– وتتميز كذلك بأنها تحتوي على استخدام سلاسل زمنية طويلة حيث غطت الدراسة الفترة من 1980 إلى 2019 مما يؤدي إلى وجود بيانات أكثر تعطي مصداقية أكبر للنتائج التي يتم الحصول عليها وهذا ما يعزز أيضا مصداقية ما يبنى على هذه النتائج من استنتاجات، بالإضافة إلى استخدام بيانات تغطي سنوات حديثة .

– تعتبر الدراسة الحالية مساهمة في الكتابات العربية للأدب الاقتصادي التجريبي المتعلق بالعلاقة موضوع الدراسة، بسبب قلة هذه الدراسات باللغة العربية.

– إضافة إلى تنوع طرق التحليل المستخدمة بين استخدام التكامل المتزامن واختبار السببية لجرانجر.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

تم اختيار الموضوع بناءاً على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي:

- ميول شخصي لهذا الموضوع؛
- مكانة وأهمية الموضوع بالنسبة لاقتصاد الدولة؛
- أن الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص العلمي؛
- الخروج بتوصيات.**منهج الدراسة:**

حتى تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة كونه يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وذلك بناءا على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تتضمنه الدراسات في هذا الصدد، مع إسقاط الضوء على حالة الجزائر ودور السياستين المالية والنقدية في معالجة ظاهرة التضخم.

- **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية**:اشتملت هذه الدراسة على تناول أزمة التضخم وأثرها على القدرة الشرائية للفرد في الجزائر.

- الحدود الزمنية:تشمل الحدود الزمنية للدراسة الفترة الممتدة بين 1990-2018.

- **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء عملية إنجاز هذه الدراسة نعرض أهمها فيما يلي:

- اختلاف قيم بيانات الدراسة، وأحيانا تضاربها باختلاف المصادر.
- صعوبة في جمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بجوهر الموضوع.

- **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي كما يلي:الفصل الأول:تحت عنوان الأدبيات النظرية لأزمة التضخم والقدرة الشرائية للفرد، أما الفصل الثاني: فكان تحت عنوان ظاهرة التضخم وانعكاساتها على القدرة الشرائية في الجزائر خلال فترة 1990-2018..

# الفصل الأول

## الفصل الاول: الأدبيات النظرية لازمة التضخم و القدرة الشرائية للفرد

### I تمهيد :

من بين الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة. ويعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات.

وتنبع أهمية موضوع التضخم من آثاره السلبية على القوة الشرائية لدخول مختلف الوحدات الاقتصادية، وبالتالي على مستوى الرفاهية في الاقتصاد، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة الأدبيات النظرية لأزمة التضخم والقدرة الشرائية للفرد، من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتضخم.
- **المبحث الثاني:** ا لقدرة الشرائية للفرد وتأثرها بظاهرة التضخم.

## II المبحث الأول: لإطار النظري للتضخم

يحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب المختلفة ويؤدي اختلاف هذه العوامل إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية فيها، ومن خلال هذا العنصر سوف يتم التطرق إلى دراسة التضخم من خلال ذكر مفهومه، أنواعه وأسبابه وأهم آثاره على المتغيرات الاقتصادية.

### 1. المطلب الأول: مفهوم و أنواع التضخم

#### أولا: مفهوم التضخم

لم يتوصل أغلب الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم إلى تعريف شامل ودقيق يصف ظاهرة التضخم، ويعود ذلك أساسا إلى كون الظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ورغم انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لحد الآن لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد للتضخم.1

حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة منها: [2]

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في تراكم الأرصدة النقدية.

وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تعريف التضخم بناء على معيارين ،تعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة لظاهرة للتضخم و تعريف مبني على خصائص ومظاهر التضخم:3

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2010، ص181.

[2] وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد "الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط(1)، 2011، ص19.

[3] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص13.

- **التعاريف المبنية على أساس الأسباب المنشأة للتضخم**

من الأمثلة على ذلك نجد أنصار النظرية النقدية عرفوا التضخم بأنه" كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"،1 بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق بمعدل أكبر من نمو الناتج القومي الحقيقي كلما زادت الأسعار و بالتالييحدث التضخم". وهذا ما توضحه المعادلة التالية لفيشر:

$$P=MV/T \Leftarrow MV=P\bullet T$$

كما عرف أنصار نظرية الدخل والإنفاق التضخم بأنه:"الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق"،2 أما أنصار نظرية العرض والطلب فعرفوا التضخم على أنه "زيادة الطلب التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج".3 أما بالنسبة لكينز: فالتضخم هو"زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل".4

- **التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم:**

يعرف التضخم بأنه:"الارتفاع الغير المنتظم للأسعار" ويعرف أيضا بأنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع بعض السلع (ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى)".5 وبصفة عامة يطلق مصطلح التضخم على الظواهر التالية:

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهي التضخم النقدي.
- زيادة المداخيل النقدية بشكل غير عادي وهو التضخم بالمداخيل.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو التضخم بالتكاليف.
- الارتفاع في المستوى العام للأسعار وهو التضخم بالأسعار.

ومن هنا نقول أن علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار من الناحية النظرية، وحتى من وجهة نظر النقديين، لا توضحها معادلة كمية النقود لوحدها، على فرض أنها معادلة طلب على النقود، فالعبرة ليست بالطلب لوحده بل يعزى التضخم من وجهة نظرهم إلى العرض الزائد من النقود، والذي يصعب قياسه مباشرة.

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص32.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص23.

[3] Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, Opu, Alger, 1993, p70.

[4] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص20.

[5] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي، قواعد، نظم، نظريات، سياسات مؤسسات نقدية**، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص21.

**ثانيا: أنواع التضخم**

يأخذ التضخم أنوع عديدة وهي كما يلي:

1. **التضخم المتدرج أو الزاحف:**

هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا.1 وقد يتراوح هذا الارتفاع بين 2-3% سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة والى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.2

ويحدث كذلك عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية فترة تالية أخرى وهكذا.3

2. **التضخم الماشي:**

عندما يكون الارتفاع مستمر للأسعار في حدود 5% إلى10% سنويا، يجب الحد منه، لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

3. **التضخم الراكض:**

وهذا عندما يكون الارتفاع أكبر من 10% بكثير ويمكن أن يطلق اسم التضخم الراكض على التضخم مثل الذي واجهته الهند في السنوات 1973'1974'1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26% عام 1973 وبنسبة 19% سنة 1974 وبنسبة تقارب 25% سنة 1979.4

4. **التضخم الجامح (المفرط):**

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، قد تصل فيها إلى حدود 40% أو 60%حتى 80% وتتوقف فيه النقود كمستودع للقيم، فإذا استمر هذا الوضع سوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، كما حدث في ألمانيا سنة 1921و1923.5 حيث يقترن هذا النوع من التضخم بالحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص148.

[2] صباح نوري عباس، **أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (17)، كلية بغداد 2008، ص59.

[3] أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط (1)، 1993، ص396.

[4] ضياء مجيد، الموسوي، **مرجع سابق**، ص217.

[5] حوبي محمد موسى عريفات، **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل للنشر، ط (1)، 2006، ص163.

**الشكل رقم (01، 01): منحنى يوضح أنواع التضخم حسب قوته**

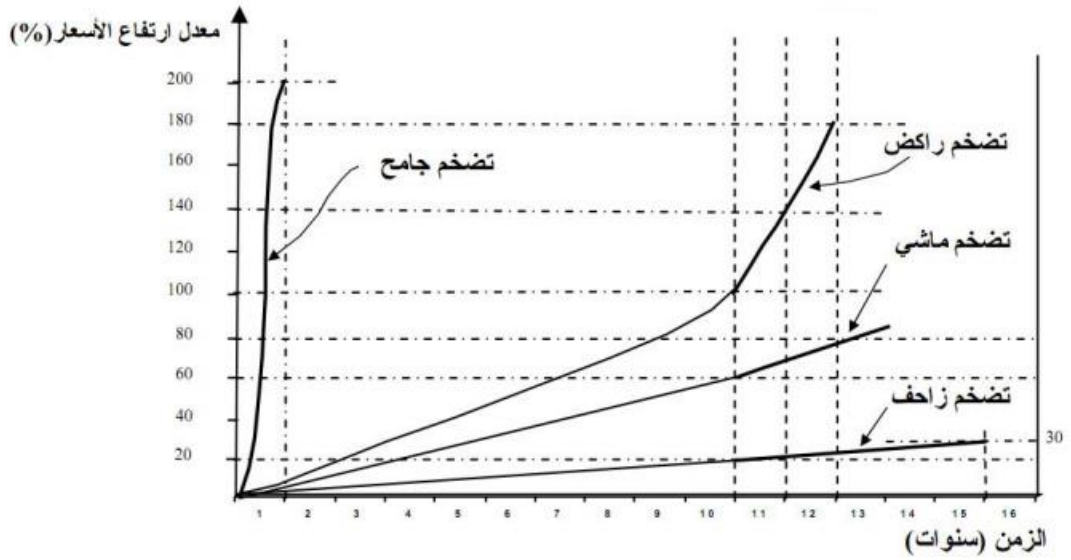


**المصدر:** ضياء مجيد الموسمي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، سنة2000، ص216.

وقد قسم كينز أيضا أنواع التضخم الى:[1]

5. **التضخم السلعي:**

يحدث هذا التضخم في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في النفقات الانتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية مما يترتب عليه تحقيق أرباح معتبرة في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

6. **التضخم الرأسمالي:**

يظهر هذا التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

7. **التضخم الربحي:**

ينتج هذا النوع عند زيادة الاستثمار عن الادخار مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

8. **التضخم الداخلي:**

[1] عناية غازي، **مرجع سابق**، ص ص60-61.

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أجور العمال.[1]

### 2. المطلب الثاني: أسباب التضخم

إن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة، فإذا كان اقتصاد دولة معينة مغلقا، أي لا يقوم على المبادلات التجارية مع أي دولة أخرى، فإن ارتفاع الأسعار في هذا البلد يكون ناتجا عن عوامل داخلية (محلية) فقط تضخم داخلي، وإذا كان الاقتصاد منفتحا على الخارج ويقوم بتصدير واستراد كل حاجياته من البلدان الأخرى، فإن ارتفاع أسعار هذه الواردات سيؤثر على المستوى العام للأسعار الداخلية، والتضخم في هذا البلد يكون ناتجا عن عوامل خارجية تضخم مستورد. ومن ينتج التضخم عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحداهما داخلية والأخرى خارجية.

#### أولا: الأسباب الداخلية

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى ظهور القوى التضخمية، والتي جاءت بها مختلف النظريات النقدية المفسرة لظاهرة التضخم وهي تتمثل فيما يلي: 2

#### 1. الافراط النقدي

يظهر التضخم في حالة عجز الميزانية العامة لدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها الزيادة في الإنتاج مما ينعكس على طلب السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث التضخم أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في خلق الائتمان، إذن معظم الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تؤكد فكرة أن التوسع النقدي هو العامل الأساسي المسبب للتضخم.3

#### 2. ارتفاع الطلب الكلي:

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، ويرجع هذا التحليل للاقتصاديكينز، في التحليل الكينزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي (C+I+G) أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام الكامل أي:

$$C+I+G> Q$$

حيث:

[1] الشبول نايف، **التضخم في الاقتصاد الأردني**، جامعة عين الشمس، رسالة ماجستير، القاهرة، 1981، ص10.

[2]James E. Meade, Préfacede Robert M. Solow, **Retour Au Plein Emploi ?**, Economica, Paris, 1996, p21.

[3]Benissad M.E/essais, **d'analyse monétaire avec référence en algérie,** 3ème édition alger, opu, 1980, p99.

G: الاتفاق الحكومي C: حجم الاستهلاك الكلي

Q: حجم الناتج القومي I: حجم الاستثمار الكلي

ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب خلال فترة سابقة على أنه:

$$X= (C+I+G)- Q$$

X تمثل إجمالي فائض الطلب.

في حالة التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

**3. انخفاض العرض الكلي:**

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع في مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأسباب كثيرة منها[1]:

- تحقيق مرحلة الاستخدام التام: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى.
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع: وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة (غياب التكنولوجيا) ولا بمتطلبات الأسواق الحديثة، وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال والمواد الأولية.
- النقص في رأس المال العيني: قد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد بين النقد المتبادل وبين المعروض من السلع والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية، الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

**4. ارتفاع تكاليف الإنتاج:**

[1] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص151.

قد ينتج التضخم عن الزيادة في تكاليف الإنتاج (لأسباب عديدة) مع بقاء الطلب ثابت كارتفاع أسعار الأراضي، ارتفاع أجور العمال وارتفاع أسعار المواد الأولية. أهم عنصر من عناصر الإنتاج والذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل فارتفاع الأجور مسؤول بصفة أساسية عن رفع مستوى الأسعار النهائية (تضخم التكاليف)[1].

**الشكل رقم (01، 02): منحنى يوضح تضخم التكاليف (inflation par les coux)**

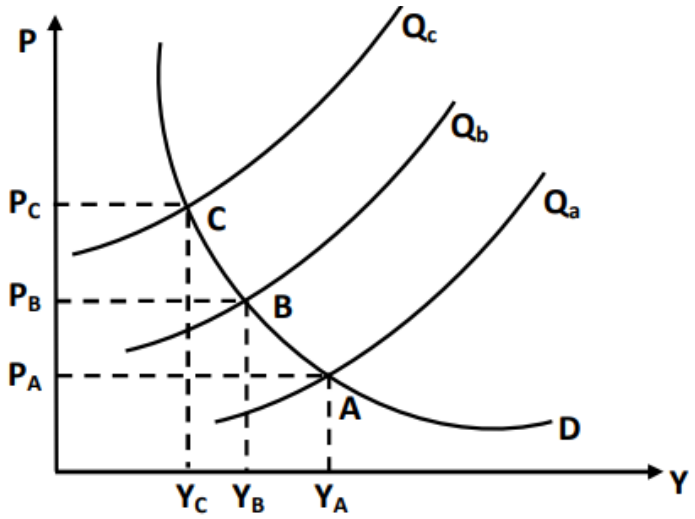


**المصدر:** ب. برينيه، إ. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة د. الأمير إبراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، ص300.

يوضح الشكل أعلاه أنه عندما ترتفع تكاليف الإنتاج من ($Y_a$إلى$Y_b$ إلى $Y_c$)، سينخفض إجمالي العرض من($Q_a$إلى$Q_b$إلى $Q_c$) ويزيد مستوى السعر الإجمالي من ($P_a$إلى$P_b$إلى $P_c$) لأن نقطة التوازن انتقلت من النقطة A إلى النقطة B ثم إلى النقطة C وفي ثبات منحنى الطلب.

لم يكن هذا النوع من التضخم موجودا في المراحل الأولى من اقتصادات السوق، وظهر لأول مرة خلال ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين.[2]

[1] Michel Rawhill, **macro économie**, théorie et politique, 1968, p82.

[2] دبات أمينة، **أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر**، مجلة المنتدى للدراسة والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، 2017، ص 130.

**الشكل رقم (01، 03): يوضح الدورة السلبية للتضخم**

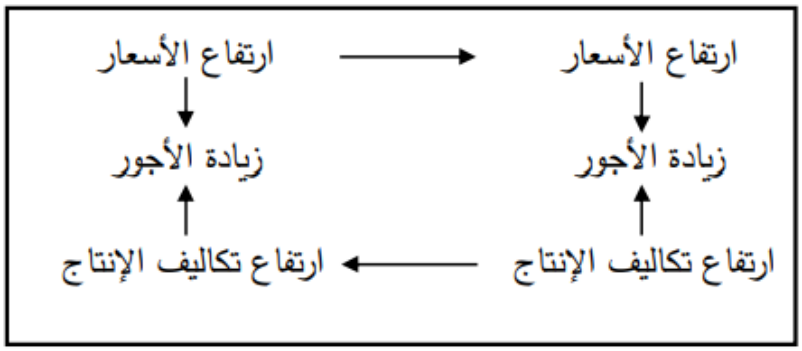


**المصدر:** عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الجامعة المفتوحة، الأردن، سنة 1994، ص193.

قد يحدث التضخم نتيجة اشتراك الأسباب السابقة في آن واحد. أي تضخم الطلب وتضخم العرض، وهذا بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج. وفي نفس الوقت ترتفع أسعار عناصر الإنتاج من مواد أولية وموارد وأجور وغيرها، ويسمى هذا النوع بالتضخم المشترك[1]. وقد تستخدم طرقا أكثر تعقيدا في معالجته، حيث تتبع سياسات تحد من التوسع النقدي وتزيد من الإنتاجية في أن واحد.

**5. التضخم الهيكلي:**

إن ظهور الضغوط التضخمية في المجتمعات الرأسمالية والبلدان النامية خاصة، سببها مجموعة من الاختلالات الهيكلية ، مثل هيكل الأسعار أو النمو غير المتكافئ بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي لابد أن ينعكس أثرها على الطلب وتؤدي إلى زيادة في الأسعار.

وتتمثل مظاهر التضخم الهيكلي في البلدان النامية فيما يلي[2]:

- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية (مواد الخام).
- التناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة: مثلا: يعتمد القطاع الزراعي في البلدان النامية على عوامل طبيعية، كالمناخ والآفات الزراعية، لذلك تعتمد السلطات على دعم المزارع باللجوء إلى رفع أسعار المواد الزراعية، فترتفع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي يدفع بالعاملين في القطاعات الأخرى للمطالبة بزيادة الأجور. ومع الزيادة في النفقات ترتفع الأسعار.

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حوبي محمد موسى عريفات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص150.

[2] Dagum, inflation, «efficacité économique et bien étre social une étude de cas, l'argentine», Persée revue scientifique, vol10, numéro39, 1969, p513.

– تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمارس أيضا ضغوط تضخمية كالإعانات الاجتماعية والتي لا يقابلها أي إنتاج في حين يزيد الطلب.

أما مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأس مالي تتمثل في:

– عندما تتعرض المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية لسوء في التنظيم أو في الإدارة، تعمل على أن تعوض تلك الخسائر عن طريق العوامل الخارجية، فترفع الأسعار بدلا من معالجة هيكل المشروعات وتنظيم الإدارة.

– زيادة النفقات العسكرية في حالة الحرب.

– طريقة التوزيع في البناء الاقتصادي تعتبر أهم مصادر الضغوط التضخمية وخاصة توزيع الدخل بين عوائد الملكية (الأرباح) وعوائد العمل (الأجور).

– داخل نطاق الاقتصاد الرأسمالي نلاحظ أن قطاع الخدمات لا يضيف جديد إلى القيمة المضافة الحقيقية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع النفقات والأسعار وتحميل المستهلكين عبئ هذا الارتفاع في الأسعار، وبالتالي ينعكس ذلك على بقية القطاعات وبهذا يرتفع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد ككل.

إذن أسباب التضخم الهيكلي تتمثل إما في سلوك العناصر الهيكلية في الاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل السوق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر. 1

[1] أحمد محمد أحمد أبو طه، **التضخم النقدي**، مكتبة الوفاء النقدية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012، ص ص111-112.

**الشكل رقم (01، 04): مخطط يوضح النموذج الهيكلي للتضخم**

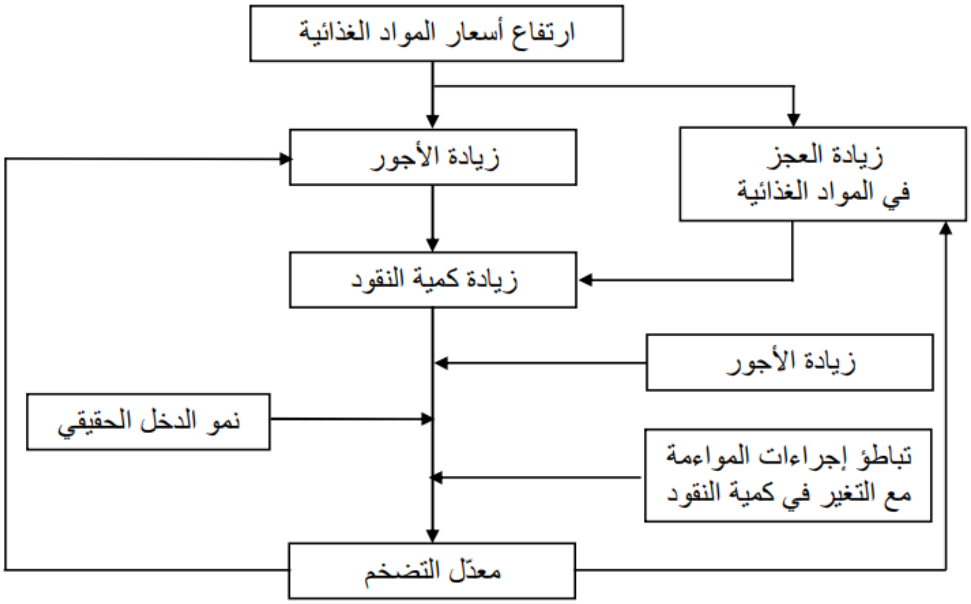


**المصدر:** د. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، تحليل لأخطر مشكلات الرأس مالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، ص52.

### 6. التضخم الناتج عن ممارسة الحصار الاقتصادي:

يمارس الحصار الاقتصادي من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا، ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

### ثانيا:ا الأسباب الخارجية:

تظهر العوامل الخارجية التي تؤثر على مستوى الأسعار المحلية في المبادلات التجارية التي تتم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والتي تدخل في تركيبها الصادرات، الواردات، سعر الصرف وتخفيض العملة.1

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الأولى، 2009، ص290.

**1. التضخم المستورد:**

يحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، وكلما كان تأثير العوامل الخارجية على الأسعار المحلية كبير كلما زاد التضخم المستورد.

يقوم بها. فكلما كانت درجة انفتاح البلد كبيرة كلما كان تأثير التضخم المستورد فيها مرتفع. ومن جهة أخرى إذا كان التضخم عال جدا في الدول الكبرى (الرأس مالية) فسينتقل هذا التضخم إلى الدول المتعاملة معها (كالدول المتخلفة) بصورة قوية من خلال الصادرات والواردات.

- **الواردات:**

تعتبر الواردات أهم مسار لانتقال التضخم المستورد عند معظم الدول المتخلفة وذلك للأسباب التالية:

- زيادة الاعتماد الغذائي على الخارج .
- اعتماد التشغيل في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على المواد الخام والأولية والوسيطية المستوردة.
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في البرامج الاستثمارية المحلية.

يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والمواد المستوردة من الخارج كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية... إلخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي[1]، نظرا لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصادات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار، كما حدث بعد سنة 1973، فنتيجة لارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط، ترتفع أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية المستوردة لها.

- **الصادرات:**

عندما يكون التضخم العالمي مرتفع، تزيد المنافسة على السلع المصدرة حيث يزيد حجم الصادرات وأسعارها، وإن زيادة أسعار الصادرات سوف يؤدي من جهة إلى زيادة الدخول النقدية وأرصدة الصرف الأجنبي أي تدفق العملة الأجنبية ، وبالتالي زيادة السيولة في الاقتصاد (عرض النقود).

فينعكس ذلك على الأسعار الداخلية، ومن جهة أخرى زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي الداخلي عن العرض وظهور تضخم الطلب.

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حوبى محمد موسى عريفات، **مرجع سابق**، ص152.

ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:1

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

**2. سعر الصرف وتخفيض العملة:**

سعر الصرف هو سعر عملة أجنبية بمفهوم العملة الوطنية، ويتم تحديده بمقابلة العرض والطلب في السوق (كباقي السلع)، ويتحدد سعر الصرف عادة من خلال حجم المبادلات التجارية(M-X)، حيث يرتبط طرديا مع أسعار الصادرات وعكسيا مع أسعار الواردات.

زيادة سعر الصرف يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات والعكس صحيح، فإذا قامت الدولة بتخفيض العملة بسبب العجز في ميزان المدفوعات وضعف طاقتها على الاستيراد. فإن ذلك يعرضها لاستيراد التضخم بسبب ارتفاع أسعار الواردات بنفس نسبة تخفيض العملة[2].

ان أثر تخفيض العملة يكون سلبيا في المدى القصير، حيث تزيد أسعار الواردات وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية وظهور التضخم. ويكون لها أثر إيجابي في المدى الطويل حيث زيادة الصادرات (الناتجة عن تخفيض العملة) بسبب انخفاض أسعارها تؤدي الى انطلاق النشاط الاقتصادي، ولكن هذا الأثر لا يظهر في معظم الوحدات الاقتصادية.

**3. المطلب الثالث: أثار التضخم**

هناك مجموعة من الآثار الناجمة عن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، خاصة الأثار الاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها ما يلي: [3]

**اولا : أثر التضخم على ميزان المدفوعات:**

ينشأ عن التعامل التجاري بين دولة وأخرى مجموعة من العمليات الاقتصادية تتمثل في انتقال سلع وخدمات ورؤوس الأموال، وكذلك الهبات الممنوحة من بقية دول العالم، وجميع هذه المعاملات التي تعبر حدود الدولة يتم التقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات، وهو يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية وقد زادت أهميته نتيجة الارتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية.

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حوبى محمد موسى عريفات، **مرجع سابق**، ص152.

[2] ب. برينيه، إ. سيمون، **مرجع سابق**، ص 427.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص265.

يمارس التضخم تأثير سلبي ومباشر على ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع الأسعار الداخلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والسلع المستوردة، وبالتالي يرتفع سعر الواردات وحجمها في حين ينخفض حجم الصادرات وهذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات. إضافة إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة تكلفة سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية فيقل حجمها. يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن تم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتنخفض قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وبالتالي تختل معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير.

- **أثر التضخم على سعر الفائدة:**

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة المعروض النقدي يؤثر في معدل الفائدة عن طريق التأثير في المعدل المتوقع للتضخم، فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل، سوف يرتفع المعدل المتوقع للتضخم وبالتالي يزيد معدل الفائدة.

← سعر الفائدة↓ ←معدل التضخم ↑التحكم في التضخم.

← سعر الفائدة↑ ←معدل التضخم ↓عدم التحكم في التضخم.

تتخذ بعض الإجراءات من أجل تشجيع أصحاب الديون المتضررين من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الإسمي والحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:[1]

**R =I-F** حيث **r:** معدل الفائدة الحقيقي، **I:** معدل الفائدة الاسمي، **F**: معدل التضخم المتوقع.

**ثانيا: أثر التضخم على سعر الصرف:**

يؤدي ارتقاع مستوى الأسعار إلى ضعف قدرة الدولة على منافسة السلع الأجنبية، مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة الطلب على عملات الدول الأخرى وانخفاض الطلب على العملة المحلية من قبل دول أخرى على مستوى التجارة الخارجية بما يعرف بتناسب القوى الشرائية، في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف

[1] عبد المجيد الغزالي، **سعر الفائدة أو معدل الربح كآلية لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر**، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع عشر، الجزائر العاصمة، 30نوفمبر1990، ص07.

بين عملتين انطلاقا من القوى الشرائية لكل عملة. أما ارتفاع الأسعار في أسواق التجارة الخارجية فإنه يؤدي إلى ارتفاع مع:دل التضخم وأسعار صرف العملات، ففي هذه الظروف يصعب التحكم في الأسعار بل يستحيل السيطرة عليها.

إذن ارتفاع معدل التضخم في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي تدهور سعر صرفها، أي يوجد علاقة عكسية بين معدل الضخم وسعر الصرف.

### ثالثا: أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى:

- الأثر في تشغيل الموارد الاقتصادية، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى توجه رأس المال والأيدي العاملة إلى النشاطات الغير الإنتاجية، خاصة في نشاط المضاربة كبيع وشراء العقارات لكونها تحقق أرباحا سريعة ومجزية بالقياس إلى الأرباح التي تتحقق في القطاعات الإنتاجية.[1]
- الأثر في الإنتاج، إذ سيؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى تحقق المزيد من الأرباح للمنتجين مما سيدفعهم إلى زيادة حجم الإنتاج، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى تزايد كلفة معيشة المستهلكين[2]
- الأثر في إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف العائلات والطبقات الاجتماعية، حيث نتيجة للتضخم سيتحسن وضع مستلمي الأرباح، وسيؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة، وسيتضرر موقف مستلمي الريع والفائدة، وسيتحقق للمدينين نفعا على حساب الدائنين.
- الأثر في النمو والرخاء الاقتصادي، إن تواصل ارتفاع معدلات التضخم ستؤدي إلى خفض الميل للادخار وإلى عدم التأكد حول الحسابات الاقتصادية التي يقوم بها رجال الأعمال، ومن ثم سيؤدي إلى تخفيض الكفاءة الاقتصادية.
- الأثر في قيمة النقود، حيث تنخفض هذه القيمة نتيجة للتضخم، بوصف قيمة النقود هي معكوس المستوى العام للأسعار.
- الأثر في قيمة الضرائب، حيث بتزايد معدلات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية.[3]

## III المبحث الثاني: القدرة الشرائية للفرد وتأثرها بظاهرة التضخم

عرفت القوة الشرائية أو القدرة الشرائية من قبل العديد من الكتاب، وعلى الرغم من تعدد مصادر تعريفها، إلا

أن هنالك اتفاقاً عاماً على ما يعنيه هذا المصطلح ولها تأثير كبير بظاهرة التضخم.

[1] عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، مطبعة العاني، بغداد، 2001، ص366.

[2] عدنان مناتي صالح، عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، سنة 2013، ص 27.

[3] Michael Rocking , Macroéconomie, Ellipes édition, Paris, 2008, p 58.

### 1. المطلب الأول: مفهوم القدرة الشرائية

تشير القدرة الشرائية إلى: "مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد، أو بشكل أكثر عمومية، بالأصول الجارية ". وكما بيّن آدم سميث فإن "امتلاك النقد يعطي القدرة على إمرة الآخرين من العاملين".أما " Investopedia " فقد عرّفت القدرة الشرائية بأنها القدرة على شراء سلع وخدمات، أو كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها.1

### 2. المطلب الثاني: تأثر القدرة الشرائية بارتفاع المستوى العام للأسعار

إن القدرة الشرائية للفرد هي في علاقة عكسية مع مستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فإن القدرة الشرائية للفرد تنخفض، والعكس صحيح.

وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تشمل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.2

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة .وحملة السندات ،وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذي نتقل د خولهم الحقيقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.3

ولقد أدى تدهور القدرة الشرائية للفرد إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوى كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة ذوي الاحتياجات الملحة من الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل البحث عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال – السرقة – الاتجار في الممنوعات).

### 3. المطلب الثالث: دور الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعارودعم القدرة الشرائية:

---

[1] بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي القدرة الشرائية –حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2015-2016، ص 97.

[2] زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر:أسبابها ونتائجها معبرنا مج مقترح لمكافحة الغلاء**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، ص35.

[3] أحمد محمد صالح الجلال **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 2003/1990)** ، أطروحة دكتوراه نقلا عن: عبد الرحمن إسماعيل،عريقات حربي،**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان،دار وائل للنشر والتوزيع، 1990، ص36.

**أولا : على صعيد السياسة المالية:**

باعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد القدرة الشرائية للمواطن، لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الإنفاق العام بغية تحقيق جملة من الأهداف

حيث يتم هذا التأثير عن طريق إما دعم لبعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار واستبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة.

فإذا تم توجيه الإنفاق العام إلى الدعم السلعي فان ثمن تلك السلع سوف يعرف انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة والشكل البياني الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.

**الشكل رقم (01، 05):تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.**

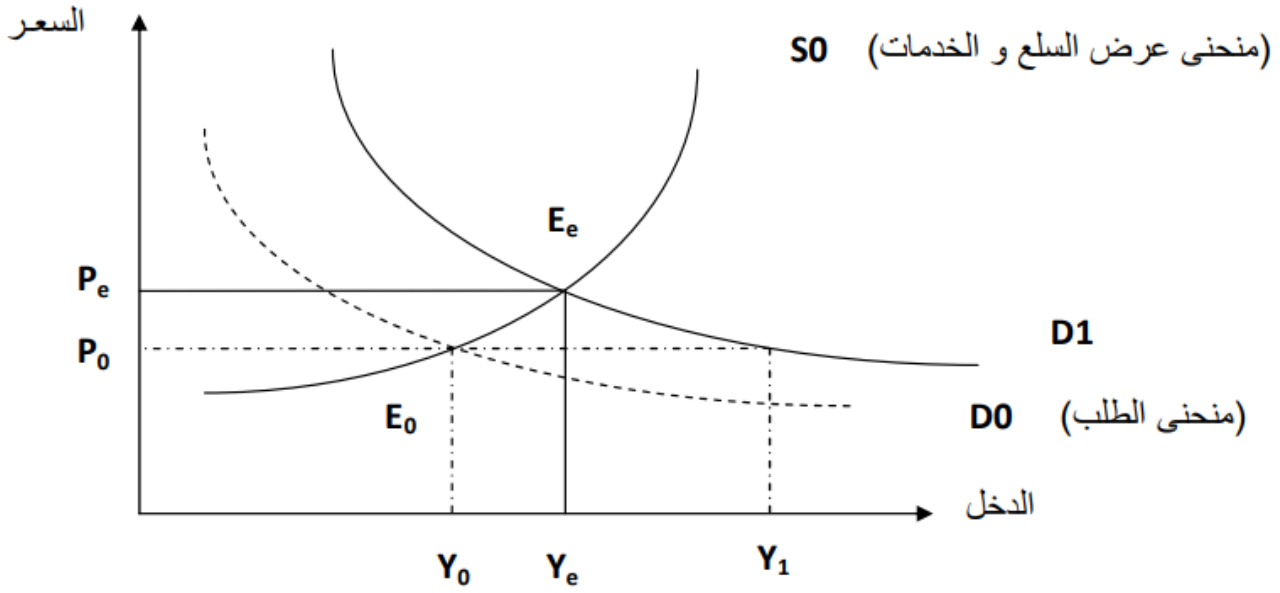


المصدر: فرجي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999، ص 197.

من خلال الشكل البياني أعلاه وفي وضع التوازن Eo وهي نقطة التقاطع بين منحنى الطلب Do ومنحنى العرض So. وأثناء قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الانفاقية بدعم السلع واسعة الاستهلاك فان ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقي Y/p.

وبالنظر إلى أن أسعار هذه السلع وبعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها والمتمثلة في تكلفة صنعها + المصاريف + الربح، فان الطلب عليها يرتفع وهذا ما يساهم في انتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويتحدد وضع توازني جديد عند

التقاطع مع منحنى العرض وبالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الاستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل. أما إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار فإنه يؤدي إلى تغيرات في هيكل الأثمان تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك، كالاستثمار في الطاقة الكهربائية وكذلك الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي فانه يساهم في تقليل أثمان هذه المنتجات التي تعد ضرورية بالنسبة للمواطنين. بالإضافة إلى استبعاد النفقات غير المنتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العام باعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم.

**ثانيا: على صعيد السياسة النقدية:**

السياسة النقدية المنتهجة من طرف السلطات النقدية في أي بلد تهدف إلى تغيير كمية النقود، والسيولة النقدية، لتحقيق جملة من أهداف السياسة الاقتصادية.[1]

تلجأ عدد من الدول الصناعية عند معالجة مشكلة تنام بمعدلات التضخم،إلى استهداف معدل محدد للتضخم، ثم يقوم البنك المركزي باستخدام السياسات النقدية المتاحة لتحقيق هذا المعدل خلال مدة زمنية محددة ،تكون عادة سنتين ،ويستطيع البنك المركز بالوصول إلى معدل التضخم المستهدف عن طريق استخدام آلية تحديد مدى معين سعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير،عوضاً عن استخدام سياسة تحديد الكمية المعروضة من النقود، وهذا يعني أن البنك المركزي يستطيع عن طريق تحقيق استقرار فيتذبذب معدل التضخم،أن يحقق أيضاً استقراراﻓي تذبذب معدلات الإنتاج .فإذا حدث وزاد الإنتاج، فإن على البنك المركزي فيهذه الحالة أن يرفع معدل الفائدة،والعكس صحيح. ويرى مؤيد وهذه السياسة بأنها قادرة على تحسين عدم الكفاءة لذي ينشأ عادة إما بسبب عدم التزام القطاع الخاص بالسياسات المعلنة، أو بسبب ضعف التنسيق بين المسؤولين النقديين و الماليين فضلاً عن ذلك،فإن هذه السياسة تسمح بوضع توقعات من قبل المستهلكين وقطاع الأعمال وغيرهم من الوحدات الاقتصادية حول السياسات المستقبلية،مم يقلل من حالات الشك وعدم اليقين ،ويزيد من القدرة على محاسبة متخذي القرار في البنك المركزي،في حالة كانت النتائج أقل مما هو موضوع في الأهداف الرئيسة،وقد حققت هذه السياسة نجاحاً ملحوظاً في الدول الصناعية،خاصة في الولايات المتحدة،حيث شهدت معدلات التضخم استقراراً خلال المدة القريبة الماضية.[2]

[1]Fontanel Jacques, L'économie souterraine-L'exemple de la Russie", L'Harmattan, 2005, p60.

[2]- محمد بن عبدالله الجراح،مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية –دراسة قياسية باستخدام مدخلا ختبارات الحدود-بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد– 27 العدد الأول2011-، دمشق، ص135.

**خلاصة الفصل:**

تعتبر ظاهرة التضخم، اكبر مشكل يواجه الكثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، نظرا للآثار السلبية الكبيرة التي يخلفها على النشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث يعتبر التضخم من المؤشرات القوية التي تقيس القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي، إذ يؤثر على جانبين أساسيين هما تنافسية السلع والخدمات المصدرة للأسواق الخارجية، وكذا القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية (مستهلكين ومستثمرين)، كما يتأثر بعدة عوامل قد تزيد من حدته، ومن ثم فإن علاج التضخم أو التخفيف من حدته يعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وهذا لإعطاء النقود قوة شرائية أحسن من ذي قبل، غير أن ما يزيد من مشكلة التضخم تعقيدا أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداءا من سبب معين، ثم تتحول إلى عملية تتراكم آثارها على المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال بعد زمني معين، كما أنها تظهر وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية .الحقيقية و الهيكلية.

# الفصل الثاني

# الفصل الثاني : ظاهرة التضخم و انعكاساتها عل القدرة الشرائية للفرد في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

## I تمهيد:

يعتبر التضخم المرآة العاكسة لقوة الاقتصاد وتنوعه، وأحد أهم المؤشرات النقدية التي تعكس قيمة العملة المحلية مقارنة بباقي العملات، وعليه فإن التضخم يترتب عنه آثار بالغة على الأوضاع الداخلية للدولة وما له من انعكاس على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

ولعل الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر يعكس العلاقة بين الضخم والقدرة الشرائية للعملة الوطنية. فالقدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا وهو ما يؤكد تدهور قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات الدولية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يكمن في التخفيض المستمر في قيمة الدينار الجزائر كإجراء حتمي تلجأ إليه الحكومة لاحتواء أثر الصدمات النفطية وتراجع إيرادات المحروقات وانكماش الاحتياطيات من العملة الصعبة وتدهور النشاط الاقتصادي وعدم تنوعه. وهذا التراجع والانهيار في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بشكل مباشر، كما يرفع أسعار السلع المصنعة محليا والتي تستخدم مدخلات مستوردة ف يانتاجها ) مواد أولية، سلع وسيطة/ تجهيزات وغيرها)، وهو ما يؤدي في النهاية الى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تدهور القوة الشرائية للدينار، بما له من تبعات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة العلاقة بين أزمة التضخم والقدرة الشرائية للفرد، من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:**ظاهرة التضخم في الجزائر.
- **المبحث الثاني:**السياسات العمومية المتبعة في سبيل كبح الفجوة التضخمية وحماية القدرة الشرائية للفرد.

## II المبحث الأول: ظاهرة التضخم في الجزائر

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2018/1990 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، فقد تعرض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات معدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها 31.7% سنة1992، وبتطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفضت تدريجيا إلى معدلات مقبولة، وكان لهذا الارتفاع آثار على مختلف الأصعدة.

### 1. المطلب الأول:تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال اعتماد برامج كبح التضخم، وللمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين. تم العمل على التحكم في سياسة الإنفاق العام و توجيه للنفقات العامة بآليات متعددة من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني.فقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول الموالي لتطور معدلات التضخم في الجزائر.

**الجدول رقم(02، 01): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2018/1990):**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1990 | 17.9 | 2005 | 1.3 |
| 1991 | 25.8 | 2006 | 2.3 |
| 1992 | 31.6 | 2007 | 3.6 |
| 1993 | 20.5 | 2008 | 4.8 |
| 1994 | 29.04 | 2009 | 5.7 |
| 1995 | 29.7 | 2010 | 3.9 |
| 1996 | 18.6 | 2011 | 4.5 |
| 1997 | 5.7 | 2012 | 8.8 |
| 1998 | 4.9 | 2013 | 2.63 |
| 1999 | 2.6 | 2014 | 2.93 |
| 2000 | 0.33 | 2015 | 4.8 |
| 2001 | 4.2 | 2016 | 6.4 |
| 2002 | 1.4 | 2017 | 5.6 |
| 2003 | 4.2 | 2018 | 4.27 |
| 2004 | 3.9 | | |

**المصدر:** https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/08.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 17.9% سنة 1990، لترتفع إلى 25.9% سنة 1991، ثم إلى 31.7% سنة 1992 (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة)، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.5 % (أي ب11 نقطة) لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى 29% 29.8% على التوالي.

ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية والانتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18.7% سنة 1996 ثم إلى 5.6% سنة 1997، ثم يبدأ بعدها معدل التضخم بالانخفاض سنتي 1998 و1999 ليصل إلى أقصى انخفاض له في هذه الفترة سنة 2000 حيث بلغ 0.33%.[1]

بعد سنة 2000 عرف معدل التضخم تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع لكنه لم يتجاوز 5%، ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى سنة 2012 حيث بلغ 8.89%.

عرفت السنوات 2015 و2016 و2017 و2018 عودة تسارع التضخم بعد سنتين متتاليين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و2014).وخلال سنة 2016، بلغ متوسط الوتيرة السنوية للتضخم 6.4%، أي ارتفاع بـ 1.6نقطة مئوية، مقارنة بالسنة السابقة، نسبة إلى أساس 100 في سنة 2001.

وقد بدأ يتراجع معدل التضخم خلال السنتين 2017 و2018 حيث بلغ 5.6 و4.27 على التوالي.

## 2. المطلب الثاني: أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانيات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية.2 أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

[1]- معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 2006/1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008،ص279

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**،-**دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،2010،ص242.

ومن أهم الأسباب المؤدية الى حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام.
- الزيادة في تكاليف الإنتاج.
- زيادة الكتلة النقدية.
- زيادة كتلة الرواتب والأجور: حيث عرفت كتلة الأجور والرواتب وكذا المنح والتعويضات ارتفاعا من سنة لأخرى، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود، كما أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات، كل هذه الاسباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم. والجدول الموالي يوضح تطور كتلة الأجور.

**الجدول رقم(02، 02): تطور الكتلة الأجرية خلال الفترة 1990-2016**

**الوحدة: مليار دج**

| السنة | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كتلة الأجور | 255.5 | 341.3 | 412.5 | 469.9 | 568.8 | 667.2 | 722.1 | 794.6 | 847.6 |
| | %41.9 | %33.5 | %20.86 | %13.91 | %21 | %17.2 | %8.22 | %10 | %6.67 |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| كتلة الأجور | 884.6 | 970.6 | 1048.9 | 1137.9 | 1278.5 | 1363.9 | 1500.1 | 1721.9 | 2138.4 |
| | %4.36 | %9.72 | %8.06 | %8.48 | %12.3 | %6.67 | %9.98 | %14.7 | %24.18 |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | |
| كتلة الأجور | 2360.5 | 2917.6 | 3862.8 | 4287.1 | 4391.2 | 4673.7 | 4928.3 | 5238.3 | |
| | %10.3 | %23.6 | %32.3 | %10.98 | %2.42 | %6.43 | %5.44 | %6.92 | |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

إن المتتبع لتطور الأجور في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 وكما يبينها الجدول أعلاه، يلاحظ أنها شاهدت اتجاه تصاعدي مستمر حيث انتقلت من 180 مليار دينار سنة 1990 إلى 5238.3 مليار دينار سنة 2016 بمعدل نمو وسطي قدره 14.38%. كما أن نسبة الكتلة الأجرية من الناتج المحلي الإجمالي عرفت هي الأخرى ارتفاعا من 26.50% سنة 2001 إلى 30.1% سنة 2016.

[1]Mouradbenachnhou,**inflation ,dévaluation,marginalisation**,dar elcharifa,alger,1993 ,p5.

ويعود غالبا ارتفاع الأجور في كل المراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري إلى أسباب غير اقتصادية غير مرتبطة بالإنتاجية، بل إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى هدفها شراء السلم الاجتماعي، إجراء انتخابات معينة...الخ، فقد شهدت الكتلة الأجرية أعلى معدلات نموها خلال السنوات (1990، 1991، 1992، 1993) والتي قدرت ب: (18.62%، 41.9%، 33.5%، 20.86%) على الترتيب، وكان ذلك بهدف تجنب الإضرابات المتزايدة جراء انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار مع بداية التخلي عن النظام لاقتصادي الموجه والتوجه نحو اقتصاد السوق، كما كان للظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة دور مهم كذلك في ارتفاع الأجور.

- زيادة الواردات. (تضخم مستورد). : يعتبر التضخم المستورد أحد أهم المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر، فقد سمح اللجوء المتزايد إلى الاستيراد خاصة فيما يتعلق بسلع التجهيز والإنتاج بانتقال التضخم الذي تعاني منه هذه الدول المنتجة لهذه السلع إلى الاقتصاد، فحسب بنك الجزائر ساهم التضخم المستورد في التضخم المحلي بنسبة 7% خلال الفترة (2000-2013) (بنك الجزائر، ص 177). وتقاس درجة تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري بمجموعة من المؤشرات لعل أهمها هو الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني.

**الجدول رقم (02، 03): تطور واردات الجزائر خلال الفترة 1990-2018**

| السنوات | 1990 | 1995 | 1998 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 87018 | 481394 | 9403 | 9.34 | 9.48 | 12.01 | 13.32 | 17.95 | 19.81 | 20.52 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| الواردات | 26.40 | 37.97 | 37.40 | 38.79 | 46.80 | 51.50 | 54.87 | 59.45 | 52.26 | 49.31 |
| السنوات | 2017 | 2018 | | | | | | | | |
| الواردات | 48.81 | 26.73 | | | | | | | | |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

- **الأهمية النسبية للواردات في لاقتصاد الجزائري:** حيث أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي بالأسعار الجارية يوحي بالتبعية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الخارج في تلبية الزيادات في الطلب المحلي، ويوضح الشكل (02، 01) تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

**الشكل (02، 01): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**

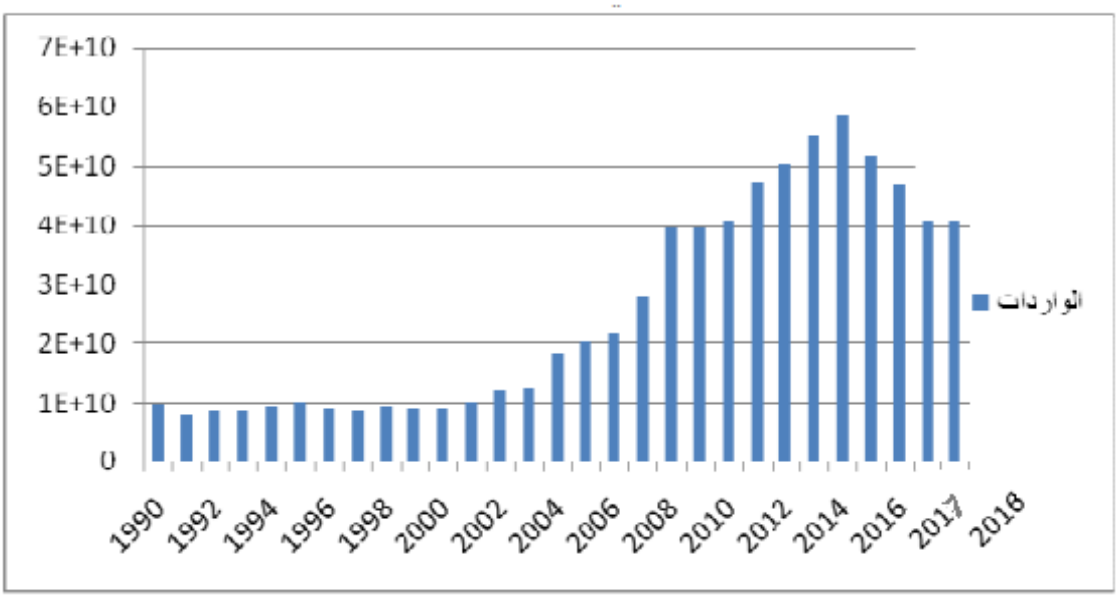


**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية .

يتضح من خلال الشكل (02، 01) السابق أن الواردات الجزائرية عرفت اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة محل الدراسة، خاصة بعد سنة 2005 أين دخلت اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، وهذه الزيادة في الواردات دليل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية. حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع والخدمات خلال الفترة 2000-2016 ارتفاعا مستمرا وسريعا من 9.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 46.72 مليار سنة 2016 بمتوسط معدل سنوي 36.7% إلا أن هذا التزايد يتخلله بعض فترات الانخفاض في السنوات 2008 و2016 وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي عاشتها هذه الفترة من انخفاض في أسعار البترول العالمية، ثم بدأت واردات الجزائر في الانخفاض سنتي 2017 و2018

## III المبحث الثاني: السياسات العمومية المتبعة في سبيل كبح الفجوة التضخمية وحماية القدرة الشرائية للفرد

### 1. المطلب الأول:على صعيد السياسة الإنفاقية

تميزت الفترة مابين 1998/1990 بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 142400 مليون دج سنة 1990 إلى 235200 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت الى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت ب 27.6%. وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار خلال الأزمة البترولية سنة 1986، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية: [1]

- لاستعمال غير الرشيد للموارد المالية.
- ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال.
- انتشار الفساد في القطاع العام.

ومثال على ذلك تواصل عجز البلديات أو الإدارة المحلية عموما وصناديق الضمان الاجتماعي التي تتلقى إعانات سنوية من طرف ميزانية الدولة.

#### 1. الإنفاق الكلي:

يشمل الإنفاق الكلي كل من الاستهلاك الخاص والعام وكذا الإنفاق الاستثماري، ويعتبر التوسع في أشكال الإنفاق السابقة من بين أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وولدت الضغوط التضخمية في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ومعرفة مدى مساهمتهما في رفع الأسعار إلى أعلى وذلك خلال الفترة 1990-2016:

#### 2. الإنفاق الاستهلاكي:

يوضح الشكل التالي تطور الإنفاق الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

[1]- بن عزة محمد ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2010، ص126.

**الشكل (02، 02): تطور الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**

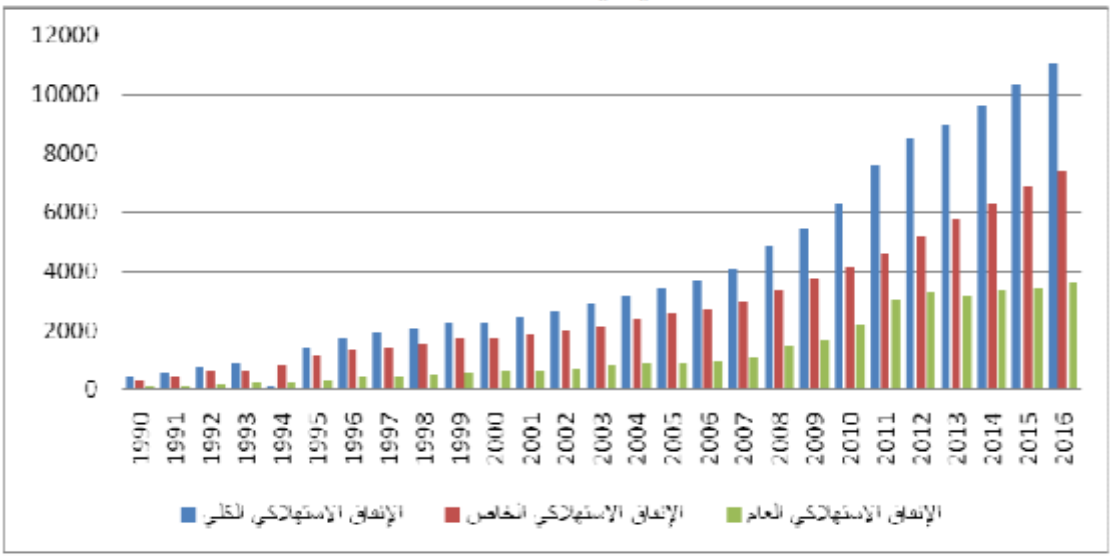


**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي.

### 3. الاستهلاك الخاص:

يعتبر استهلاك العائلات المكونة الأساسية للطلب الكلي كونه قطاع الأجراء يشكل الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، وبالتالي فإن التوسع فيه سينعكس مباشرة على شكل زيادات مسجلة في الطلب الكلي. ويتضح من الشكل (02، 02) أعلاه، أن الاستهلاك الخاص عرف تطورا متسارعا وبمعدلات مرتفعة ساهمت في توليد الموجات التضخمية وزيادة حدتها خلال الفترة 1990-2016. حيث ارتفع بمعدل وسطي 26.15%.

سجلت أعلى معدلات الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص في بداية التسعينيات وبالتحديد في الفترة (1991-1996)، حيث بلغ متوسط معدل النمو في الاستهلاك الخاص في هذه الفترة 27.67% ويعود السبب في ذلك إلى بداية تحرير التجارة الخارجية، وتوجه الأفراد والمؤسسات إلى استهلاك السلع المستوردة التي تميزت بندرتها لسنوات في السوق الوطنية، وذلك بعد عملية التحرير الكلي للأسعار ورفع القيود عن القطاع التجاري على المستويين الداخلي والخارجي. إلا أنه سجل انخفاضا سنة 1993 بنسبة 11.09% بسبب تخلي السلطات عن فكرة إصلاح قطاع التجارة الخارجية وفق قانون السوق ورفع القيود الجمركية.

وعلى الرغم من أن الاستهلاك الخاص كان معرقلا بنقص تنافسية الإنتاج المحلي، إلا أنه شهد ارتفاعا متزايدا خلال الفترة 2001-2016، فقد انتقل من 1847.7 مليار دينار سنة 2001 إلى 7446 مليار دينار سنة 2016 بمعدل نمو وسطي 20.2%، أي أنه تضاعف بحوالي 7 مرات خلال فترة الدراسة، وكان ذلك تحت تأثير ارتفاع الدخول وكذا ارتفاع السلع التجهيزية للعائلات والسلع الاستهلاكية المعمرة.

### 4. الاستهلاك الحكومي

كما أننا نلاحظ من خلال الشكل (02، 02) السابق ارتفاع مستمر للاستهلاك الحكومي خلال الفترة 1990-2016 بمعدل وسطي 15.34%، فقد عرف ارتفاعا من 90 مليار دينار سنة 1990 إلى 3617.7 مليار دينار سنة 2016، حيث أنه تضاعف العديد من المرات خلال فترة الدراسة. وتعكس هذه الظاهرة، أي ارتفاع الاستهلاك العام، أهمية ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، مما يبين عجز الحكومة على استغلال الفوائض النفطية في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الجهاز الإنتاجي وضغط الاستهلاك وهذا ما سبب عجوزات الخزينة.

على الرغم من انخفاض حجم النشاطات والاستثمارات الحكومية في بداية التسعينيات، إلا أن الاستهلاك الحكومي عرف أعلى معدلات له في هذه المرحلة، فقد بلغ 44.18% سنة 1992، وهذا بسبب الأزمة لأمنية وحالة الاستقرار السياسي التي شهدتها الجزائر وما ميزها من تدابير خاصة وزيادة في الإنفاق لتحقيق الاستقرار الأمني. ثم بدأ بعد ذلك في التناقص إلى غاية نهاية فترة التسعينات ليعاود الارتفاع من جديد ويسجل أعلى نسبة له سنة 2011 والمقدرة ب 39.14%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية التي سطرتها الجزائر منذ بداية الألفية.

وبمقارنة نسبة الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك النهائي، نجد أن نسبة مساهمة الاستهلاك الخاص في الاستهلاك النهائي كانت أكبر من تلك المسجلة بالنسبة للاستهلاك العام، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 1990 ب 77.70% ووصلت قيمتها إلى أكثر من 67.30% سنة2016، في حين لم تتعدى نسبة الاستهلاك العام إلى الاستهلاك النهائي 39.86% والتي سجلت كأعلى نسبة سنة2011، ومنه نقول أن نسبة الزيادة في الاستهلاك النهائي تعود إلى ارتفاع في الاستهلاك الخاص أكبر منه في الاستهلاك العام..

وبالنظر إلى نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج الداخلي الخام نجد أنها كانت مرتفعة خلال الفترة محل الدراسة، وسجلت أعلى معدلاتها في بداية التسعينيات وذلك بسبب حساسية هذه المرحلة بالنسبة للجزائر، وأدنى معدلاتها كان في بداية الألفية. وعلى الرغم من نسبها المرتفعة إلا أنها ظلت تتراوح بين 43% كأدنى قيمة مسجلة خلال السنوات "2005، 2006، 2007، 2008" و74% كأعلى قيمة مسجلة سنة 1994. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج الداخلي الخام إلى الزيادة المتواصلة في عدد السكان وزيادة الدخول والتي كانت لأغراض سياسية وليست اقتصادية.

### 5. الإنفاق الاستثماري:

يوضح الشكل (02، 03) التالي تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر:

**الشكل (02، 03): تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**

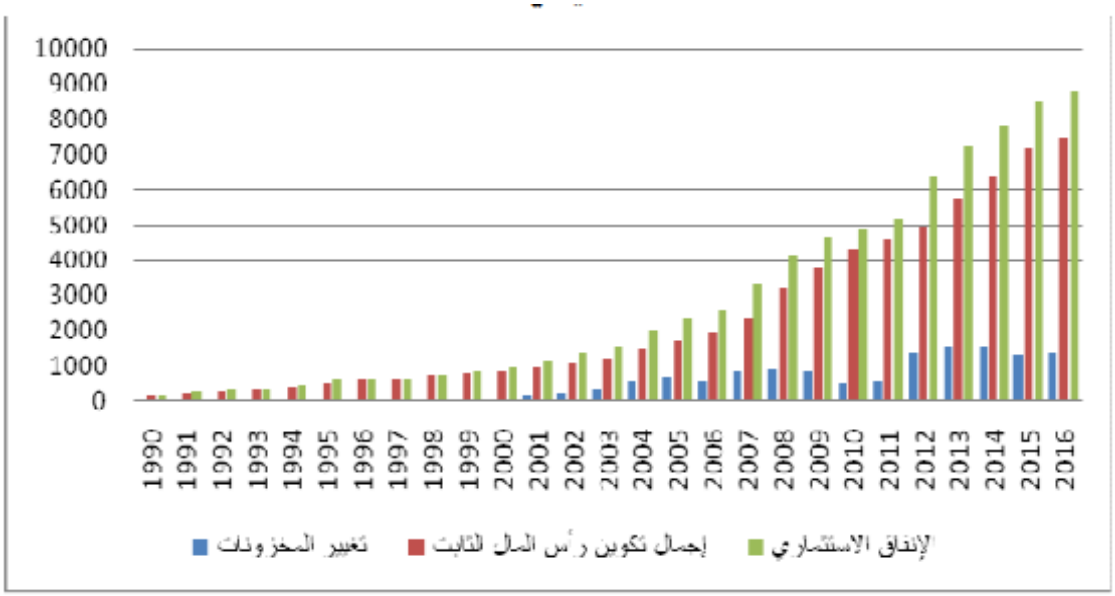


**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي

يشكل الاستثمار المكون الثاني للطلب النهائي، وقد عرف تطورا متزايدا وسريعا خلال الفترة محل الدراسة، حيث تركزت معظم الاستثمارات التي حدثت في الجزائر في قطاع البنية التحتية والإدارية بنسبة تفوق 32%، ثم يليها قطاع السكن بنسبة تتجاوز15 %ثم قطاع الفلاحة، الذي على الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر لتشجيع هذا القطاع والنهوض به، بلغت أعلى نسبة له سنة 2013 ب 14.4 %ثم انخفضت إلى أقل من 7.2% سنة 2016 (بنك الجزائر، 2016. ص76).

عرف الإنفاق الاستثماري أعلى معدلات نموه ابتداء من سنة 2000 وبمعدل وسطي قدره 15.05% نتيجة إطلاق الجزائر للبرامج الاستثمار العمومي الخماسية، بالإضافة إلى الارتفاع الذي عرفه القطاع الخاص، عكس فترة التسعينات (1994-1998) التي عرفت معدلات نمو منخفضة للاستثمار، وذلك لعدم توفر الجو الملائم له من جهة ولضعف القدرة التمويلية من جهة أخرى.

وبالنظر إلى نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج الداخلي الخام نجد أنها كانت ضعيفة نوعا ما ولم تتجاوز 35% في أغلب سنوات الدراسة، ماعدا سنتي 2015 و2016 أين سجلت أعلى نسبة لها والمقدرة ب 51% و50% على التوالي، وذلك نظرا لاستفادة قطاع الاستثمار من ارتفاع نفقات الدولة من السلع التجهيزية، و من الاستثمار في قطاعي المحروقات والكهرباء وكذا الاستثمارات المباشرة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه من الصعب جدا الموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يستدعي تكثيف الإنفاق العام ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الإنفاق، لكن مع توجيه السياسة الانفاقية التي اعتمدتها الجزائر كانت إلى حد كبير مؤثرة على معدل التضخم الذي عرف انخفاض ملحوظ جدا(أقل قيمة له 0.43 % سنة 2000) بعدما كان يبلغ أرقاما جد مرتفعة (أكبر قيمة له 31.7% سنة1992).

## 2. المطلب الثاني: على صعيد السياسة النقدية

إن تقييم آثار السياسة النقدية عل استقرار الأسعار، تتم عبر اعترافنا بوجود علاقة متينة بين النقود والأسعار، لأن التضخم حسب معادلة التبادل لفيشر، يتشكل بالإضافة من عوامل أخرى، من العوامل التالية:[1]

1 زيادة الطلب على النقود V.

2 زيادة حجم الكتلة النقدية.

3 ثبات حجم الإنتاج المحلي .T

وبالأخذ بمعادلة التبادل التي جاء بها "فيشر" كما يلي:

$$MV=PT$$

حيث M تمثل الكتلة النقدية أما V هي سرعة دوران النقود، وt تمثل الكمية من السلع والخدمات المباعة، وP تمثل مستوى الأسعار.

فزيادة سرعة دوران النقود، التي تعبر عن عدد مرات التعامل بالنقود، يساهم بدرجة كبيرة في تضاعف كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، مما يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم.

ففي الجزائر عرفت سرعة دوران النقود تغيرات مستمرة، تسببت فيها تذبذب الكتلة النقدية وذلك مثلما يوضحه الجدول الموالي:

[1] معيزي قويدر،فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 2006/1990، مرجع سبق ذكره،ص329.

**الجدول رقم (02، 04): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2017:**

| السنوات | النقود $M_1$ | الكتلة النقدية$M_2$ | نسبة نمو الكتلة النقدية $M_2$ |
|---|---|---|---|
| 1990 | 270.08 | 343.0 | 10.15 |
| 1994 | 476.0 | 7.23.7 | 15.3 |
| 1995 | 519.1 | 799.6 | 10.5 |
| 1998 | 820.4 | 1592.5 | 47.27 |
| 2000 | 1048.2 | 2022.5 | 13.0 |
| 2005 | 2421.6 | 4157.6 | 10.9 |
| 2006 | 3177.8 | 4827.6 | 18.60 |
| 2007 | 4233.6 | 5994.6 | 24.17 |
| 2008 | 4964.9 | 6956.0 | 16.03 |
| 2009 | 4944.2 | 7173.1 | 3.12 |
| 2010 | 5638.5 | 8162.8 | 13.75 |
| 2011 | 7141.7 | 9929.2 | 21.63 |
| 2012 | 7681.5 | 11015.1 | 10.9 |
| 20013 | 8249.8 | 11941.5 | 8.4 |
| 2014 | 9603.0 | 13686.8 | 14.61 |
| 2015 | 9261.2 | 13704.5 | 0.13 |
| 2016 | 9407.0 | 13816.3 | 0.81 |
| 2017 | 10266 | 14974.5 | 0.84 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي.

من خلال الجدول رقم (02، 04) يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية$M_1$ حيث انتقلت من 1048.2مليار دج سنة 2000 إلى (2437.5) مليار دج سنة 2005 إلى 9407.0 سنة 2016 مليار دج أي بمعدل 285,92%، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير للودائع تحت الطلب للمؤسسات البترولية التي تضاعفت خلال هذه السنوات كما أن ارتفاع المكونات

الأخرى (النقود الائتمانية القانونية والودائع لأجل) أثر على نمو الكتبة النقدية $M_1$، وهذا يدل على توفر السيولة الكبيرة لدى البنوك.

وعرفت الكتلة النقدية M2 في الفترة (2005-2009) معدلات نمو متذبذبة كان أعلاه سنة 2007 بـ 24,2% وأدناها سنة 2009 بـ 3,12% مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات، نتيجة أزمة العالمية لسنة 2008.

بالنسبة للفترة (2010-2014) فقد شهدت معدلات نمو متقاربة، وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

وفي (2015-2016) فقد عرفت تطور متباينا بالقدر الذي كان عليه في سنة 2015، بلغ 13704,5 مليار دج في حين بلغ 13686,8 مليار دج أي ارتفاع طفيف في معدل النمو بـ 0.18 % مقابل 0.13 % سنة 2015، وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي أدى إلى ظهور عجز كبيرة في رصيد إجمالي لميزان المدفوعات.

وقد استمر معدل سيولة الاقتصاد في الارتفاع حتى سنة 2017، ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.

## IV خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن التطورات التي شهدتها الجزائر في القرن العشرين، وخصوصا ما تعلق بالأزمات المالية والاقتصاد العالمي، وتفاقم بعض المشكلات على غرارها التضخم، يتضح أن هناك عدة عوامل أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2018، تختلف درجة تأثيرها من عامل لأخر ومن فترة لأخرى، وبالدرجة الأولى أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر وتأثر به خاصة خلال الفترة الأخيرة أين انخفضت قيمة الدينار إلى أدنى مستوياته وانخفضت معه القدرة الشرائية للفرد.

كما أن الاقتصاد الجزائري عانى خلال كل المراحل التي عرفها من التضخم الهيكلي الذي يعود إلى ضعف مرونة جهازه الإنتاجي، ومع ارتفاع الطلب الكلي، ارتفعت معه معدلات التضخم خلال هذه الفترة مما يدل على عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وكرد فعل على أزمة التضخم وانعكاساتها من أبرزها انخفاض القدرة الشرائية للفرد قامت الجزائر باتخاذ إجراءات مالية ونقدية من أجل تصحيح الاختلال وعلاج ظاهرة التضخم.

# الخاتمة العامة

**خاتمة عامة:**

من خلال دراستنا يتضح أن ظاهرة التضخم لها أثار سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وبالأخص على القدرة الشرائية للمواطن. والجزائر في خضم مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها في بداية التسعينيات، كان لها بالغ الأثر على ظاهرة التضخم، فقد وصل معدل التضخم وكأعلى معدل مقدر بـ 31.7% سنة 1992، لينخفض إلى 20.5% في السنة الموالية، ليكرر الارتفاع سنة 1993 ب معدل فاق 29.8 % سنة 1995، والسبب في ذلك الاختلال الفادح الذي كان يعاني منه الاقتصاد الوطني، لكن سرعان ما تعافى الاقتصاد تدريجيا نظرا لتأثره بموجات الاصلاح التي طبقت من طرف السلطات آن ذك، التي نتج عنها انتهاج سياسات تقشفية في بنود الميزانية العامة. مما أدى بمعدل التضخم إلى الانخفاض بقيم جد مشجعة بلغت 0.34 % سنة 2000.

وبعد الراحة المالية التي عرفتها البلاد في بداية الألفية الثالثة، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال لم يتعافى من ظواهر الاختلال من بينها التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم في السنوات الأخير مجددا فالاعتماد على المحروقات كمورد أساسي يفوق 98% من الصادرات، وضخامة حصة الواردات وهذا ما يعقد الوضعية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

ورغم ما أسفرت عنه ظاهرة التضخم من آثار سلبية على واقع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، كتخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة مثل أصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على أزمة التضخم وأثرها على القدرة الشرائية للفرد في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

- **اختبار الفرضيات:**

من خلال اختبارنا للفرضية الأولى والتي مفادها: **العوامل الخارجية هي المسبب الرئيسي لأزمة التضخم في الجزائر**، توصلنا إلى صحة هذه الفرضية و هي أن التضخم المستورد له دور حساس ومهم على بعض التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية ومن تم تراجع القدرة الشرائية للمستهلك.

ومن خلال اختبارنا للفرضية الثانية والتي مفادها: **تؤثر ظاهرة التضخم على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية**، توصلنا إلى صحة هذه الفرضية و ذلك ببروز العديد من الأثار الاجتماعية والاقتصادية خاصة تراجع القدرة الشرائية للفرد والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية.

و من اختبارنا للفرضية الثالثة والتي مفادها: **تقوم الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية في الحفاظ على المستوى العام للأسعار ودعم القدرة الشرائية للفرد**، توصلنا إلى صحة هذه الفرضية حيث تعمل الدولة دائما على إيجاد المزيد من الحلول و البحث عن أدوات جديدة المتمثلة في السياسة المالية والنقدية من أجل معالجة الاختلالات في الاقتصاد وعلاج ظاهرة التضخم.

- **نتائج الدراسة:**

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

- ارتفاع الإنفاق الكلي المحلي وانخفاض العرض الكلي وعدم قدرته على تلبية هذا الارتفاع أو وجود تأخير في استجابته يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويحدث الفجوات التضخمية.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة، وبما أن القطاعات الاقتصادية في الجزائر تتميز بضعف إنتاجيتها، فستنتقل مباشرة تكاليف ارتفاع الأجور إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية في الأسعار ومنه ارتفاع في معدلات التضخم. لكن ارتفاع الأجور لم يكن وحده المسؤول عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية ومنه ارتفاع الأسعار، بل ارتفعت أيضا أسعار مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل أسعار المواد الأولية والمواد الوسيطية والرأسمالية المستوردة من الخارج كرد فعل للتخفيض القوي في قيمة العملة الوطنية خلال عدة سنوات متتالية.

- التوسع النقدي غير المرغوب فيه في الجزائر، وفي سعيها إلى التنمية لجأت إلى التوسع في الإصدار النقدي غير المراقب وبدون مقابل، فالزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم الارتفاع في الاستثمار وبالتالي ارتفاع في الطلب الكلي بشكل غير مرغوب فيه ثم ظهور الفجوة التضخمية.

- يعتبر التضخم المستورد من بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خاصة منذ سنة 2000 والتي تزامنت مع انطلاق برامج التنمية والتي أدت إلى ارتفاع الواردات. ومن ثم انعكاس الارتفاع في أسعار السلع المستوردة والناتجة عن عدة أسباب أهمها زيادة الطلب العالمي، على معدلات التضخم المحلية.

- اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر وتأثر به خاصة خلال الفترة الأخيرة أين انخفضت قيمة الدينار إلى أدنى مستوياته وانخفضت معه القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

- **توصيات:**

إن التقليل من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي وبالأخص على القدرة الشرائية، يعتبر من التحديات التي يجب أن تتكاثف من أجلها مختلف الجهات، عن طريق ضبط مختلف السياسات الكفيلة بذلك، وتم اقتراح بعض التوصيات في هذا المجال:

- العمل على محاربة الآثار السلبية لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري، وإيجاد تقارب بين طبقات المجتمع لتفادي التصدعات، ومحاربة الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية الناتجة معظمها من تدني القدرة الشرائية للموطن.
- تشجيع المنافسة التجارية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة وتسهيل وتبسيط الإجراءات الحكومية لذلك.
- تفعيل الرقابة التجارية على مختلف المنتجات وضمان احترام الأسعار المدعمة، التي تعتبر مكسب للمواطن البسيط، ومنع التلاعب، ومكافحة الغش.
- العمل في شكل سياسة متكاملة بين كل أطرف الحكومة على الرفع من نصيب قطاع خارج المحروقات، الذي يعتبر المخرج الوحيد للتقليل من حجم الواردات الذي هو في تزايد مستمر، والذي يعتبر عامل مهم في تكريس ظاهرة التضخم (التضخم المستورد).

# قائمة المصادر و المراجع

## 1. المراجع باللغة العربية

**-الكتب:**


1. محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2010.
2. وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد "الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط(1)، 2011.
3. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
4. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
5. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي، قواعد، نظم، نظريات، سياسات مؤسسات نقدية**، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، 1993.
6. أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط (1)، 1993.
7. حوبي محمد موسى عريفات، **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل للنشر، ط (1)، 2006.
8. إسماعيل عبد الرحمان، حوبي محمد موسى عريفات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
9. أحمد محمد أحمد أبو طه، **التضخم النقدي**، مكتبة الوفاء النقدية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012.
10. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الأولى، 2009.
11. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
12. عبد المنعم السيد علي، **دراسات في النقود والنظرية النقدية**، مطبعة العاني، بغداد، 2001.
13. زكي رمزي،**مشكلة التضخم في مصر:أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.

**-المذكرات الجامعية:**


1. الشبول نايف، **التضخم في الاقتصاد الأردني**، جامعة عين الشمس، رسالة ماجستير، القاهرة، 1981.
2. عدنان مناتي صالح، **عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، سنة 2013.
3. بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي القدرة الشرائية –حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015-2016.
4. أحمد محمد صالح الجلال **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 2003/1990)** ، أطروحة دكتوراه نقلا عن: عبدالرحمن إسماعيل،عريقات حربي،**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان،دار وائل للنشر والتوزيع، 1990.
5. محمد بن عبدالله الجراح ،**مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية** –دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود
6. -بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد– 27 العدد الأول، دمشق،2011.
7. **معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 2006/1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.
8. وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2010.
9. بن عزة محمد ترشيد **سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2010.


**-الملتقيات والمجلات:**


1. صباح نوري عباس، **أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (17)، كلية بغداد 2008.
2. دبات أمينة، **أثرعرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر**، مجلة المنتدى للدراسة والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، 2017.
3. عبد المجيد الغزالي، **سعر الفائدة أو معدل الربح كآلية لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر**، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع عشر، الجزائر العاصمة، 30نوفمبر1990.

## 2. المراجع باللغة الأجنبية


1. Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, Opu, Alger, 1993.
2. James E. Meade, Préfacede Robert M. Solow, **Retour Au Plein Emploi ?**, Economica, Paris, 1996.
3. Benissad M.E/essais, **d'analyse monétaire avec référence en algérie,** 3ème édition alger, opu, 1980.
4. Michel Rawhill, **macro économie**, théorie et politique, 1968.
5. Dagum, inflation, «éfficacité économique et bien étre social une étude de cas, l'argentine», persée revue scientifique, vol10, numéro39, 1969.
6. Michael Rocking, **Macroéconomie,** Ellipes édition, Paris, 2008.
7. Fontanel Jacques, **L'économie souterraine-L'exemple de la Russie"**, L'Harmattan, 2005.
8. Mouradbenachnhou,**inflation ,dévaluation,marginalisation**,dar elcharifa,alger,1993.